

بيان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنطلاقة حركة الإصلاح الكردي - سوريا

لتمتين وتعزيز العلاقات الأخوية مع أطرافها كافة وفي المقدمة قيادة إقليم كردستان العراق ، وسيادة الرئيس مسعود بارزاني بشكل خاص ، ونتمن دوره عالياً في دعم ومساندة قضية شعبنا في مختلف المراحل المصرية، سواء من خلال بناء أراضيات التوافق بين الأطراف السياسية الكردية ، وفتح آفاق العلاقات الدولية أمامها والدور الفعال للبيشمركة في محاربة الإرهاب ، أو من الناحية الإغاثية والإنسانية حيث أصبح الإقليم ملاذاً آمناً لأكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ سوري ، ناهيك عن المساعدات الإغاثية التي يتم إرسالها عن طريق مؤسسة برزاني الخيرية والمؤسسات الإغاثية الأخرى إلى مختلف مناطق كردستان سوريا.

بمناسبة الذكرى العاشرة لحركتنا ، نؤكد على الالتزام بخدمة قضية شعبنا والدفاع عن حقوقه بكل سخاء ، مجددين العهد على العمل مع كل القوى الوطنية والديمقراطية المناهضة للظلم والاستبداد ، وإننا نعتقد جازمين بأن النصر حليف الشعوب المناضلة من أجل الحرية والكرامة ، ومنها شعبنا الكردي الذي عانى من كل أشكال الظلم والاضطهاد على مدى عقود من الزمن ، وظل إلى اليوم أكثر حزمًا وقوة في الدفاع عن وجوده الذي بات معلماً بارزاً في مواجهة التطرف والتعصب ودرع الإرهاب الداعشي ، ونيل حقوقه القومية التي تقرها كل الأديان والاعراف الدولية والقيم الإنسانية. عاشت سوريا دولة اتحادية ديمقراطية -عاش شعبنا الكردي لنيل حقوقه المشروعة -نعم للإصلاح والتغيير والشفافية

المنسقية العامة لحركة الإصلاح

الكردي -سوريا

القامشلي ٢٠٢٠/٤/١٤

تجري بحق البلاد ، كما يستوجب على كل القوى الوطنية الديمقراطية والتي تهمها مصلحة الشعب والوطن وضع برامج وخطط تستدرك النواقص والهفوات التي شابت عملها في المراحل الماضية ونبذ الأفكار الشوفينية والوطنية التي لم تجدي نفعاً وساهمت في تأزيم الأوضاع في البلاد.

إننا نعتقد بأن هذا الواقع الذي يعيشه الشعب السوري مؤقت وطارئ وسينتهي الصراع الدولي على بلادنا وستخرج القوى الأجنبية من أرضنا ولن تكون سوريا الا للسوريين جميعاً . إننا في حركة الإصلاح الكردي - سوريا نعمل في إطار المجلس الوطني الكردي ، لأنه يعبر عن التطلعات الوطنية والقومية للشعب الكردي كشعب يعيش على أرضه التاريخية ، بعيداً عن الشعارات والممارسات التي لا تخدم تلك التطلعات ، وعدم نسيان ما تعرض له مناطقنا الكردية بدءاً من عفرين وانتهاءً بسري كانيه وكري سبي من انتهاكات جسيمة بعد سيطرة وتدخل سافر من قبل الأتراك وجماعاتهم المرتزقة .

في الرابع عشر من نيسان تستكمل حركتنا عشر سنوات من عمرها ، حيث كانت مفعمة بالنشاط والحيوية رغم كل الظروف والمصاعب ، حيث بذل رفاقنا جهوداً كبيرة لترسيخ نهج الإصلاح ونبذ التحزب الضيق والعمل على وحدة الصف والموقف الكرديين بالاعتماد على التشاركية النضالية وطرح مشاريع وحدوية لبناء تنظيم ديمقراطي مؤسساتي قادر على التعبير عن تطلعات شعبنا في نيل حقوقه المشروعة . كما تؤكد الحركة ومن خلال مواقفها ونشاطاتها عن حرصها الشديد لتطوير المجلس الوطني الكردي ومأسسته كهيكل تمثيلي للشعب الكردي في سوريا، وكردستانياً ، فإننا نولي أهمية قصوى

المواطنين السوريين بكافة مكوناته ، وبذلك جاءت رؤية الحركة وأهدافها منذ السنة الأولى من انطلاقتها منسجمة مع دعوة المتظاهرين السوريين السلميين وعبرت عن أهداف الثورة السورية الحقيقية وذلك تأكيداً على وحدة الشعب السوري ومصيره المشترك ضد جميع الممارسات القمعية التي كانت تنتهك بحقه ، والتي لاشك، كان للشعب الكردي في سوريا النصيب الأكبر من هذه السياسات والمشاريع الاستثنائية المنافية لأبسط حقوق الإنسان والقوانين الدولية من خلال استهداف وجوده القومي وعيشه على أرضه التاريخية.

بعد مضيء تسع سنوات من إنطلاقة الثورة السورية ، ونتيجة لجوء النظام إلى الخيار الأمني والعسكري المعتاد في معالجة القضايا الوطنية ومنها الأزمة السورية ، أدخل البلاد في نفق مظلم ساد فيه القتل والتدمير والتشريد ومزيداً من الفوضى بعد تدخل قوى إقليمية ودولية وفتح كامل الحدود السورية على مصراعيه أمام التنظيمات الجهادية الإرهابية بهدف إجهاد الثورة السلمية وتحريفها عن مسارها الطبيعي، لكن كل ذلك لم يضعف من عزيمة السوريين عامةً والشعب الكردي وحركته السياسية بشكل خاص، التي ما زالت متمسكة بالحل السياسي الشامل وفق بيان جنيف ١ والقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة السورية .

تسع سنوات مضت منذ بداية الثورة السورية السلمية دون أن تفضي لحل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري ، حيث يستمر القتل والتدمير والتفجير من قبل النظام وميليشياته من جهة ، والمنظمات الإرهابية من جهة أخرى ، وهذا مايدعو المجتمع الدولي للإسراع والضغط على النظام والقبول بحل وتسوية تضع حداً للمأساة الرهيبة التي

تحتفل حركتنا - حركة الإصلاح الكردي- سوريا في الرابع عشر من نيسان بذكرى انطلاقتها العاشرة ، التي أعلن عنها رسمياً في ٢٠١٠/٤/١٤ تحت شعار إصلاح - شفافية- تغيير . انطلقت الحركة كحالة فكرية ثقافية سياسية متجددة ، وبأليات أكثر ديناميكية وفعالية في التعامل والتأقلم مع مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية، وانسجاماً مع الواقع الذي يعيشه شعبنا الكردي نتيجة التحديات والسياسات التي مورست بحقه عبر عقود من الزمن ، وتسعى إلى الإصلاح والتغيير الديمقراطي في جسم الحركة السياسية الكردية المنهكة بثقافة الشمولية وحكم الفرد وثقافة التوريث والنمطية في الأداء والتي شكلت عائقاً أمام عمليات التحول الديمقراطي في مواكبة التغيير المنشود سياسياً وفكرياً واجتماعياً وتنظيماً ، ودأبت الحركة على النضال من خلال التوافق بين المسارين القومي الكردي والوطني السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية علمانية اتحادية تلبى تطلعات جميع مكونات الشعب السوري في العيش بحرية وكرامة وفق دستور عصري يعترف بهوية الشعب الكردي وثقافته ووجوده على أرضه التاريخية .

دعت حركتنا حركة الإصلاح الكردي- سوريا ومنذ إنطلاقة الثورة السورية ض قمع والاستبداد وحكم الحزب الواحد إلى الحرية والكرامة والعدالة لكل السوريين، والغاء كافة القوانين والتشريعات التي قيدت من الحريات العامة وعطلت الحياة السياسية العامة في البلاد منذ عقود من الزمن ، وكانت سبباً في الدعوة إلى الإصلاح والتغيير الجذري واستئصال مكامن الفساد في أجهزة الدولة كافة ومحاسبة رموزه ، وانتهاء دور الأجهزة الأمنية القمعية وتدخلاتها اليومية في حياة

بيان مشترك الى الإعلام والرأي العام

القتال النبيل لحماية العالم من استبداد داعش. هذه التفاهات تشكل خطوة أولى مهمة تم الوصول إليها برعاية ومساعدة نائب المبعوث الأمريكي الخاص للتحالف الدولي السفير ويليام روباك والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبيد واعرب الوفدان عن شكرهما وتقديرهما للجنرال مظلوم عبيد على مبادرته للوحدة الكردية في سوريا ولخامة الرئيس مسعود البارزاني والرئيس نيجرفان البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق لدعمهم وجهودهم من أجل الوحدة الكردية في سوريا كما شكروا الولايات المتحدة الأمريكية على رعايتها ودعمها القوي للوحدة الكردية ودعمها لتحقيق مستقبل سوري أكثر ديمقراطية وتعددية حيث يتم احترام حقوق جميع مكوناتها.

المجلس الوطني الكردي في سوريا

احزاب الوحدة الوطنية الكردية

١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ اختتم وفد المجلس الوطني الكردي و احزاب الوحدة الوطنية الكردية في الحسكة سوريا المرحلة الاولى من مفاوضات وحدة الصف الكردي و توصلنا الى رؤية سياسية مشتركة ملزمة والوصول إلى تفاهات أولية واعتبار اتفاقية دهبك عام ٢٠١٤ حول الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع اساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين بهدف الوصول الى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب.

و اكد الوفدان على اهمية التعاون والوحدة الكردية في سوريا ورحبوا بالإنجاز كخطوة تاريخية مهمة نحو تفاهم كبير وتعاون عملي مما سيفيد الشعب الكردي في سوريا وكذلك السوريين من جميع المكونات، و كرس الوفدان عملهما وفاءاً للتضحيات الكبرى لأبناء وبنات سوريا وخاصة لشهداء وجرى روج آفاني كردستان وعائلاتهم الذين ضحوا بأرواحهم في

بيان حول الانتهاكات الإنسانية الخطيرة في عفرين

والانتهاكات الفظيعة المنهجة بحق أبناء شعبنا الكردي وكل أبناء المنطقة في عفرين ، في ذات الوقت يطالب المجتمع الدولي والدولة التركية وبشكل عاجل لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة الجناة بأقصى العقوبات ، والعمل على إخراج هذه الفصائل من المناطق الأهلة من المدن والبلدات والقرى وتسليم إدارتها لأبنائها ، كما يناشد المجلس الدول ذات الشأن والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية الوقوف إلى جانب أبناء الشعب الكردي هناك في معاناتهم وإفساح المجال أمام المنظمات الحقوقية الدولية ووكالات الإعلام العالمية لتغطية وتوثيق الانتهاكات اليومية والعمل على توفير الأمن والأمان لهذه المناطق .

الأمانة العامة للمجلس الوطني

الكردي في سوريا

٢٠٢٠ / ٦ / ١

ما تزال مناطق عفرين ، كري سبي (تل أبيض) ، سري كاني(رأس العين) تعاني من استمرار الانتهاكات الخطيرة لبعض الفصائل والمجموعات المسلحة التي دخلتها مع القوات التركية وخصوصاً في عفرين ومناطقها حيث تتعرض لجرائم وممارسات منافية للقيم الإنسانية، فضلاً عن السرقات وعمليات النهب والسلب وحرق المنازل والمحال وتجريف حقول الزيتون والسعي للتغيير الديمغرافي في المنطقة واعتقال الشباب وممارسة التعذيب الفظيع بحقهم لدرجة من فارق الحياة منهم ، وقد كشف صراع تلك الفصائل واقتتالهم على المغانم حسب المعلومات الواردة على قيامهم باختطاف النساء الكورديات وزجهن في معتقلات سرية لديها ومعاملتهن بشكل يندى له جبين الإنسانية ..

أن المجلس الوطني الكردي ، في الوقت الذي يدين ويشجب بشدة هذه الممارسات



الکرد و سلة الوطنية



كاظم خليفة

خرج من البلدان التي يحكمها المستبدون يعيش حياة حرة كريمة ولم تعد شعارات الوطنية والحنين إلى أرض الوطن معياراً لمدى وطنية هذا الشخص أو تلك الجماعة بل بمدى ما يقدمه نظام الدولة ومؤسساتها للمواطن حتى يكون جزءاً حقيقياً من وطنه يقدم التضحيات من أجله بكل سخاء .

وصلت إلى عدم الاعتراف بوجودهم كبشر و حتى الإبادة الجماعية بحقهم مستخدمين كافة الوسائل اللإنسانية بحقهم بغية إنكار حقوقهم . لذلك لا أعتقد أن الوطنية المطلوبة تتعدى حدود الولاء المطلق للنظام الفاسد والقبول بحياة الذل والعبودية دون أي مقابل ومن هنا تكون الدعوات الشعراوية إلى الوطنية في ظل الأنظمة الاستبدادية الشمولية مفروغة من معناها بل وتخدم أدوات النظام في فرض اجندياته . واعتقد ان من الصعوبة ان نجد فردا لا يحب مكان ولادته وأهله وبلده فكل كائن وطني بالفطرة من الناحية العاطفية ولكن ما جدوى وطن لا يوفر له حقوقه الإنسانية قبل السياسية والاجتماعية والثقافية . والجدير بالذكر ان هذه الأنظمة لا تقوم بمثل هذه الأعمال اللإنسانية بحق الشعب الكردي بدافع قومي أو وطني بل لفرض هيمنتهم وترسيخ حكمهم الاستبدادي لذلك تسعى هذه الأنظمة إلى افتعال النزعات القومية والطائفية وتتصنع اعداء في الخارج والداخل لتوهم شعوبها بأن الخطر يحيط بهم ولا منفذ لهم سواه . لقد تغيرت الكثير من المفاهيم إثر تطور الحياة بكل جوانبها ولم يعد استغلال العواطف الوطنية تجدي نفعاً فمن

والدولة من خلال منح كافة الحقوق للفرد والسياسية منها على وجه الخصوص مقابل الواجبات التي يقوم بها الفرد في خدمة وحماية الدولة . ولا بد من التذكير أيضاً بالقرن التاسع عشر (عصر القوميات) وما بعده إذ خلقت دول قومية وأنظمة حكم عملت على امتزاج المفهوم الوطني بالمفهوم القومي فتكون القومية الحاكمة هي الوطنية وأما المحكومة فتسعى في البحث عن حق المواطنة التي تمنحها الحاكمة كحال الشعب الكردي الذي لم يقصّر في أداء واجباته الوطنية في كل الدول التي تقاسمت فيما بينها أرضه وأصبح جزءاً منها وقد قدم تضحيات كبيرة في الدفاع عن تلك البلدان سواء في مواجهة (الاستعمار) أو التفاني من أجل ازدهار هذه البلدان على كافة المستويات الثقافية والسياسية والاجتماعية... الا ان تلك الأنظمة جابهتهم بعدائية تمثلت اما بالعمل لاجل انصهارهم في بوتقتهم القومية أو اعتبارهم اعداء للوطن يجب محاربتهم بكل الوسائل سواء في لقمة عيشهم أو بتجريدهم من الهوية الوطنية و حرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية بل تعرّض الشعب الكردي لاضطهاد وظلم على ايدي تلك الأنظمة

من الممكن تعريف الوطنية من خلال مفهوم بسيط يقتصر على حب الوطن والدفاع عنه ولكن قبل أن تكون وطنياً لا بد أن تكون مواطناً تربطك الحقوق والواجبات مع نظام الدولة ومؤسساتها فالوطن ليس مجرد مكان ولدنا فيه وارتبطنا به عاطفياً. لقد أضحت الوطنية من أكثر الشعارات المستهلكة في ظل الأنظمة الاستبدادية لتستخدم كألية فعالة في ضرب كل من يختلف معها واتهامها بالخيانة للوطن لان الوطن وسيادته مختزل في النظام الحاكم والأيدولوجية الحاكمة فيكون الذي في فلكه وطنياً والآخر خانناً للوطن لا بد من محاربتة وتجرده من كافة الحقوق حيث توظف شعارات الوطنية لكمة افواه الوطنيين الحقيقيين وتفشي ظاهرة النفاق السياسي والفساد الذي ينخر في جسد الوطن. ويمكن أن يكون الحديث عن الشعب الكردي وما يطلب منه (وطنيا) سبيلاً لتوضيح مفهوم الوطنية عند الأنظمة الاستبدادية الشمولية وما افرزتها من ثقافة في خدمة اجندياتها معتمدة على الوسائل الأمنية والإرهاب في فرضها . ان مفهوم الوطنية الذي عُرف منذ أكثر من ألفي عام عند اليونان والرومان كمنظومة من العلاقات بين الفرد

ظاهرة التمر السياسي



فيروشاہ عبد الرحمن

والقتل والاختطاف كأشد أنواع التمر بترهيبهم بالاستقواء للنزوح والخروج من مناطقهم وهذا ما نسميه التمر العرقي والذي يشمل جميع أنواع التمر الجسدي واللفظي والسياسي ولا يمكن التخلص أو تجاوز هذه الظاهرة بوجود الأنظمة الاستبدادية والزعيم الأوحده فلا بد من الشرعية وقانونية العلاقات سواء بين الدول أو الحقوق القانونية للمجتمع وتنظيم الحياة السياسية بسن القوانين التي تمنع التسلط ومنح الحريات والقوة ضد الأفراد والجماعات بكافة أنواعها العرقية او الدينية .

صكوك الوطنية التي أصبح الجميع يمتلكها وكل شخص أعطى لنفسه الحق في منحها لمن يشاء ومنعها عن من يشاء على حسب الهوى والمصالح ، هذا السلوك الذي يعتبر أحد عوامل عزوف الكثيرين عن الاستمرار في العمل السياسي وتفرغ الحياة السياسية من بعض رموزه وقد نرى تاريخياً أكثر أشكال التمر الاضطهاد الذي تعرض له الشعب الكردي في أجزائه الأربعة من خلال القوة والهيمنة ففي العراق والممارسات الوحشية للنظام العراقي في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين ضد الشعب الكردي كجماعة عرقية حتى وصل الى حد استخدام الأسلحة الكيماوية، وكذلك في سوريا والأنظمة المتعاقبة على سدة الحكم باقصاء الشعب الكردي في العيش الكريم بالإجراءات الاستثنائية ضده كما في ايران التي تُقدم على إعدام الشباب من الشعب الكردي لمنعه نيل حريته وحقوقه اما في تركيا وإجراءاتها التي لا تقل ثقلاً وألماً من الدول المذكورة وخاصة ما نراه في عفرين وسري كانيه وتل اببيض بعد سيطرتها ومجموعاتها على هذه المناطق بتهجير الكرد والقيام بالتغيير الديمغرافي

وهذا بشكل خطراً كبيراً اذا لم تستطع المؤسسة الحزبية التخلص منهم أو راب الصدع في حينه ، كما يمكن ان تظهر هذه الظاهرة جلياً في المجتمعات القبلية لبقاء اعضاء القبيلة في كنفها وعدم الخروج عن شرعيتها . ومن الأسباب التي تساهم بانتشار هذه الظاهرة قد يكون تراجع المستوى الثقافي وكذلك الجهل لدى الناس خصوصاً الأجيال الشابة وبغياب مصادر المعلومات الحقيقية أصبح المصدر الأساسي لمعظم المعلومات هي مصادر افتراضية مجهولة المصدر ، معلومة الهدف وهو زيادة فجوة الخلاف والانشقاق بين أفراد المجتمع الواحد وبين التيارات الفكرية والثقافية والدينية المتنوعة تركزي الأساس على ضرب النسيج المجتمعي وبث روح الشك والريبة بين أفراد وطبقاته . وهناك سبب آخر وهو التعصب في الرأي الذي قد يصل أحياناً لحد التطرف والمغالاة والشوفينية في الدفاع عن وجهة النظر وهذا شيء كارثي يظهر بصورة مرعبة في معظم المناقشات السياسية التي غالباً ما تنتهي باتهامات متعددة بالخيانة والعمالة وتوزيع

يُعرف التمر على أنه سلوك عدواني من قبل شخص، أو مجموعة تجاه شخص آخر أو جماعة أقل قوة بهدف الضرر، أو التخويف، أو الإيذاء أو التضييق وارتبط حسب علم النفس الاجتماعي بالأطفال الذين يعانون من الاضطهاد والعنف من زملائهم وأقرانهم في المؤسسات التعليمية (كالمدراس). ولكن هناك نوع من التمر وهو الأشد إيلاًماً في المجتمعات قديماً وحديثاً وهو "التمر السياسي" وذلك من خلال ممارسة سياسة الإقصاء والترهيب ضد أي شخص مخالف في الرأي والفكر والأيدولوجية السياسية سواء كان من قبل الدول القوية ضد الصغيرة أو من قبل الدولة المستبدة ضد المعارضة أو ضد جماعة عرقية أو دينية أو بعض الاحزاب السياسية ضد أعضائها بهدف تغيير ارائهم ، و لايراز الطاعة العمياء وهنا يظهر التمر ضد التيارات الإصلاحية المتنورة لمنع التغيير الذي ترغب به تلك الفئات ، وقد نرى بعض أعضاء في الجسم الحزبي مندفعين إلى ممارسة هذا السلوك داخل التنظيم ورفض القرارات بهدف التخريب أو للحصول على بعض المكاسب



التطورات شرق الفرات استمرار لإدارة الصراع أم بداية لإنتاج الحلول؟



مهند شحادة

من سوريا أشبه بكانتونات منفصلة تخضع لسيطرة وحكم قوى مختلفة". طرح الفيدرالية أو نموذج يحظى به الكورد السوريون بنوع من الحكم الذاتي ليس جديداً ومزال حتى اللحظة يُواجه بعدم الموافقة من تيارات واسعة في الثورة والمعارضة إلى جانب رفض أنقرة لمثل هذه الرؤى، ما يجعل من معظم الأسئلة فيما يخص مستقبل شرق الفرات والقضية السورية معلقة بانتظار توافقات نهائية بين القوى الكبرى، الأمر الذي يبدو مؤجلاً إلى الآن على الأقل لا سيما وأن شرق البلاد هو خزان مصادر الطاقة الأضخم في سوريا.

إليه من تداعيات". صراع المصالح المتواصل شرق نهر الفرات يسلط الضوء بشكل أو بآخر على قضية مستقبل بعض الأطراف الفاعلة في الملف السوري على رأسها إيران وتركيا، إلى جانب طرح التساؤلات عن طبيعة الأدوار التي من الممكن أن تلعبها بعض القوى المحلية الوكيلة للفاعلين الإقليميين، خاصة مع ما رشح من معلومات عن اجتماعات حديثة مؤخرًا بين مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية الكردية لبحث الرؤية -القديمة الجديدة- المتمثلة بأن تكون سوريا دولة لا مركزية بدعم أميركي/ فرنسي حسب ما نقلت بعض وسائل الإعلام. خليل أكد أن الحوارات الكردية لا تعمل على بلورة رؤى ضد إرادة أي طرف من أطراف المعارضة السورية وكذلك ليست موجهة للنيل من دول الجوار وعلى رأسها تركيا على حد تعبيره، مضيفاً "بعيداً عن مصالح القوى الخارجية تبدو فكرة الدولة الفيدرالية الحل الأنسب للحفاظ على وحدة سوريا وإيجاد هيكلية مؤسساتية تضمن مشاركة فعالة لجميع مكونات الشعب السوري، إلى جانب أنها تضع حد لحالة الشردمة التي تعيشها البلاد بعد أن جعلت سياسات النظام

من العراق إلى سورية وصولاً إلى لبنان بالإضافة إلى إيجاد حل سياسي في سوريا استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة". ربما تؤثر المعطيات شرق نهر الفرات لنوع من التفاهات المصلحية بين موسكو وواشنطن فيما يخص "ضبط" طهران واحتواء طوحات أنقرة الأخذ بإعادة إنتاج نفوذها في المنطقة وفق رؤية تتعدى مسائل حماية الأمن القومي التركي إلى رسم منطقة تمتد من شمال غرب سوريا وصولاً إلى الحدود العراقية تخضع بشكل كامل لإرادتها وفق ما يراه العديد من المحللين السياسيين. في هذا الجانب أكد خليل أن المعضلة الأساسية في سوريا عموماً وشرق الفرات بشكل خاص تكمن في أن التفاهات على حاضر ومستقبل البلاد تأتي عن طريق اللاعبين الإقليميين والدوليين وبمعزل عن إرادة السوريين، موضحاً "ربما هناك نوع من التفاهات المصلحي بين واشنطن وموسكو بهدف وضع خارطة طريق فيما يخص الوضع العام في سوريا بما فيه شرق الفرات ما قد يقود إلى دفع حقيقي للعملية السياسية بناء على القرار ٢٢٥٤، خاصة في حال الأخذ بعين الاعتبار احتمالات دخول قانون قيصر حيز التنفيذ قريباً وما يمكن أن يؤدي

أعاد دخول تعزيزات عسكرية أميركية إلى شرق سوريا قبل أيام طرح العديد من الأسئلة المتعلقة بواقع ومستقبل شرق نهر الفرات المنطقة ذات الأهمية الكبيرة على المستوى الاقتصادي والجيوسياسي لمجموع الأطراف الفاعلة في الصراع الدائر في البلاد، إلى جانب فتح أبواب التكهنات حول التفاهات المبرمة بين تلك الأطراف، لا سيما وأن التحرك الأميركي الأخير تزامن مع إعلان موسكو فتح طريق حلب/ القامشلي (م٤) الذي يربط مناطق غرب النهر بشرقه بعد الاتفاق مع أنقرة. حواس خليل القيادي في حركة "الإصلاح الكردية"، والعضو في "هيئة التفاوض" اعتبر أن محاولة استقراء المعطيات السياسية والميدانية شرق نهر الفرات صعب للغاية لأنها منطقة شديدة التعقيد، مضيفاً في حديثه لمؤسسة نداء الإعلامية "التحرك الأميركي الأخير ربما يأتي في سياق رؤية واشنطن لمصالحها ضمن خارطة الصراع في سوريا المبنية على ثلاثة نقاط أساسية أولها محاربة الإرهاب ثم لجم النفوذ الإيراني المتصاعد من خلال إبعاد طهران عن طريق بغداد/ دمشق ذي الأهمية الاستراتيجية للأخيرة لأنه طريقها البري الوحيد للتمدد في المنطقة

آراء ومقترحات رواد منتدى الإصلاح والتغيير

٤٤- عقد ندوات عبر الانترنت وخاصة في هذه الظروف
٤٥- لقاءات بين المجلس الوطني الكردي والادارة الذاتية وبثها عبر الفضائيات
٤٦- حلقات حول الدستور القادم
٤٧- لقاءات شبابية خاصة الفئة الجامعية في بث مباشر
٤٨- بث مباشر مثل تجربة (مشروع وطن)
٤٩- دعوة محاورين من الإدارة الذاتية
٥٠- تنوع الحلقات (حلقات مناظرات. ندوات).
٥١- مشاركة المرأة في إدارة الحلقات
٥٢- تشكيل لجنة قانونية مرافقة لأعمال وحلقات المنتدى وكوادر إعلامية لنشر وتغطية النشاطات
٥٣- توثيق مخرجات اللقاءات وتحويلها إلى وثائق وبرامج
٥٤- الدعوة إلى الحوار الوطني السوري
٥٥- طرح مواضيع طبية وزراعية وما يخص الشباب والمرأة والطفولة. وسنظل نستقبل ملاحظاتكم واقتراحاتكم من أجل تطوير المنتدى وتعزيز دوره ليكون معبرا عن طموح كل غير على قضاياها القومية والوطنية والإنسانية. كل الشكر والتقدير لجهودكم

ومنظمات المجتمع المدني
٢٦- تقييم الحلقات من قبل الحضور
٢٧- التعريف بالحوار أثناء العرض
٢٨- التقييد والالتزام بالمواعيد
٢٩- تنظيم طاولات حوارية نقاشية والبث على وسائل الإعلام
٣٠- احداث غرفة واتس لرواد المنتدى
٣١- إصدار نشرة خاصة بالمنتدى تتضمن المحاضرات والنقاشات والردود
٣٢- تشكيل هيئة خاصة ومجلس ادارة المنتدى
٣٣- اشراك الرواد في اختبار المواضيع
٣٤- تطعيم إدارة المنتدى بشخص او شخصين من الحاضرين
٣٥- توسيع الحلقات بحيث تشمل كما في السابق بلدات الجزيرة السورية
٣٦- دعوة أحزاب الحركة الكردية في بعض الحلقات دون استثناء
٣٧- تشكيل لجنة من اعضاء المنتدى لمتابعة الحوار
٣٨- أن تصل مخرجات كل حلقة إلى الجهات المختصة
٣٩- استدعاء شخصيات عبر السكايب
٤٠- التركيز على الموضوعات التي تخص العالم (العنف الإرهاب الشباب...؟)
٤١- نظام الطاولة المستديرة
٤٢- تصوير كافة النشاطات عبر الفيديو وبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٤٣- اشراك شخصيات من محافظات أخرى او من خارج سوريا

بطاقات
١٠- الإستمرار بالتركيز على القضايا الوطنية والقومية والمستجدات على الساحة السورية
١١- دعوة المتخصصين في القضايا المطروحة (قانوني دستوري اجتماعي)
١٢- عقد حلقات عن الإدارة الذاتية كمشروع تتناول السلبات والايجابيات
١٣- التركيز على دور المنتدى في السلم الأهلي والتوافق بين المكونات القومية والسياسية من خلال إصدار وثائق وتوصيات وتعميمها.
١٤- التوقيت بعد الرابعة عصرا
١٥- الدعوات لمختلف شرائح المجتمع
١٦- الاختيار السليم المحاضر وموضوع المحاضرة
١٧- أن يكون باب النقاش أطول حتى وان امتدت لأكثر من يوم او حلقة
١٨- التركيز على المصالحة الكردية الكردية وحقوقهم القومية. واستقلالية القرار السياسي
١٩- استضافة وجوه جديدة وخاصة من المكونين العربي والمسيحي
٢٠- مواضيع تهتم بالشأنبالشأن الاقتصادي والاجتماعي
٢١- عدم تحديد الوقت بزم من معين
٢٢- استضافة شخصيات نخبوية
٢٣- المكان كان ضيقا
٢٤- استخدام وسائل التقنية والصندوق المفتوح
٢٥- لابد من زيادة حضور العنصر النسائي

الأخوات والإخوة
رواد منتدى الإصلاح والتغيير ومتابعوه الأفاضل
باسم إدارة المنتدى نتقدم اليكم بجزيل الشكر والتقدير لما ابدتموه من اهتمام و تفاعل مع نشاطات المنتدى منذ التأسيس وطيلة السنوات الخمسة معبرين عن ذلك من خلال ما تضمنته رسالتكم بمناسبة ذكرى التأسيس من آراء ومقترحات هامة وانا على يقين بأن العمل بها سيدفعنا إلى المزيد من النجاح الذي يتحقق بفضل اهتمامكم ومشاركاتكم. وقد حاولنا ان نجمع هذه الآراء والمقترحات المشتركة نظراً لأهميتها ولتكون بمثابة معيار نعتمد عليها في العمل مستقبلا حيث نتلخص في:
١- تشكيل صفحة مغلقة لأعضاء المنتدى من أجل الحوارات والنقاشات او كتابة المحاضرات او حلقات حوارية
٢- تنوع المحاضرات (ثقافية اجتماعية فلسفية..)
٣- فعاليات عبر برنامج زووم
٤- توسيع قاعدة الحضور (الشباب)
٥- الاهتمام بصفحة المنتدى ودعوة الأعضاء للنشر فيها ووضع لوغو لمكان المنتدى
٦- عدم تكرار المواضيع المطروحة سابقا
٧- الاهتمام بمعدي الحلقات وتفرغ اشخاص لهذه المهمة
٨- تخصيص لجنة لتقديم استبيانات حول اهم المواضيع الذي تهم الرأي العام
٩- تثبيت أسماء الأعضاء الدائمين ومنحهم



د. عبد الوهاب أحمد: أجواء الحوار الكردي - الكردي إيجابية وتشكل أرضية جيدة للبدء بالمرحلة الثانية



والعسكرية والاقتصادية وفق ما تقتضيه مصلحة شعبنا في هذا الظرف العصيب الذي يمر به، ويخفف العبء عن كاهله، ويمهد لعودة أمانة للمهجرين واللاجئين الكردي في دول الجوار، ويشكل ثقلًا سياسياً موحداً في العملية السياسية للدفاع عن حقوق الشعب الكردي وقضيته العادلة.

ما موقفكم من البيان الذي صدر عن مجموعة من النشطاء والسياسيين ممن يدعون بأنهم معارضة سورية ورفضهم للتقارب الكردي؟

البيان الذي صدر مؤخراً باسم بعض الشخصيات من المعارضة السورية تحت مسمى "مواجهة الحوار الكردي - الكردي" يتجاهل حقيقة أن الشعب الكردي في سوريا لا يختزل وجوده ضمن كيانات سياسية بل هو شعب يحمل كل مقومات العيش على أرضه التاريخية والذي كفلته العهود والمواثيق الدولية، كما أنه ينشد الشراكة الحقيقية في بلده سوريا ولا يطلب من أحد أن يتصدق عليه بالوطنية ودفعه للتمسك بهويته السورية، على عكس هؤلاء الموقعين المنحدرين من أيديولوجيات وخرافات طائفية وعرقية الذي لم يبق من مفهوم الوطنية في قاموسهم إلا اسمها، وهم آخر من يجب التحدث عن هذه "الثوابت" كما ورد في بيانهم.

هذا البيان لا يصب في خدمة وحدة المعارضة، وكذلك مصلحة الشعب السوري ووحده، وهو يغذي الثقافة العنصرية والحقد ضد الشعب الكردي، ويزيد من الخلاف، ويخلق الفجوات من خلال تزكية نار الفتنة تحت غطاء ولباس جديد اسمه "المعارضة".

آدار برس

حوار / سهيلة صوفي

الاستبداد وإجرام نظامه، لا سيما وأننا بدأنا نلاحظ مفاعيل هذا القانون على الوضع المعيشي وانخفاض قيمة الليرة السورية قبل موعد تطبيقه بأيام، بمعنى آخر سيتأثر الاقتصاد المعيشي للمواطنين بالدرجة الأولى، وسيزداد الأمر أكثر سوءاً.

حظيت المرحلة الأولى من الحوار الكردي - الكردي بالنجاح كما أعلنت جهات رسمية كردية.. هل ترون أجواء الحوار إيجابية بما يشكل أرضية جيدة للبدء بالمرحلة الثانية؟
يؤمن المجلس الوطني الكردي كخيار استراتيجي منذ تأسيسه بضرورة أن يكون للکرد في سوريا موقف ورؤية سياسية موحدة تجاه جملة من المسائل المصيرية تخدم القضية الكردية وتراعي خصوصية الشعب الكردي الوطنية والقومية في سوريا، وذلك بما لا يتعارض مع أهداف الثورة السورية الحقيقية والعملية السياسية وفق مسار جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، وتصبح هذه الرؤية هي اللبنة الأساسية الأولى لبناء إدارة مشتركة حقيقية تساهم فيها جميع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية الفاعلة في كردستان سوريا.

لذلك كانت المرحلة الأولى من الحوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي متمركزة حول البحث في إيجاد هذا الموقف السياسي المشترك، وبالفعل تكلفت هذه المرحلة بالنجاح بجهود الداعمين الدوليين الرئيسيين مثل أمريكا وفرنسا، وكذلك الدور الإيجابي الذي لعبه ومزال الجنرال مظلوم كوباني في إزالة العقبات وتخطيها بالتنسيق مع قيادة إقليم كردستان، نعم نؤكد أنه مازالت الأجواء إيجابية وتشكل أرضية جيدة للبدء في المرحلة الثانية وأعتقد أنها ستبدأ قريباً وفق جدول العمل المخطط له، ونتمنى أن تتكامل هذه المرحلة بالنجاح أيضاً من خلال الاتفاق على المسائل الإدارية

عن سياسة سلفه الرئيس أوباما وإدارته، ولكن سرعان ما أخذت هذه السياسة منحى آخر بعد أن أخذ الرئيس ترامب سلسلة من القرارات الخاصة كادت أن تنسف المحددات أو الأولويات التي خطتها المبعوث (بريت ماكغورك) في زمن إدارة الرئيس أوباما والتي كانت تتركز على محاربة تنظيم داعش والقضاء عليه، ومواجهة التمدد الإيراني في سوريا وإنهاء وجوده، وإعادة الأمن والاستقرار والبدء بالعملية السياسية وفق مسار جنيف.

وبعد تكليف المبعوث جيمس جيفري بإدارة الملف السوري يبدو أنه عاداً للتأكيد على الأولويات السابقة مجدداً والتي لم يبق منها إلا مسألتين حالياً وهما: الإصرار على إنهاء الوجود الإيراني في سوريا، والبدء بعملية سياسية جادة دون مراوغات وفق مسار جنيف وتطبيق القرار ٢٢٥٤.

وأعتقد أن العرض الذي تحدث عنه المبعوث جيفري مؤخراً يركز على هاتين النقطتين، أي دفع الأسد للبدء بالعملية السياسية بشكل جدي وبعيداً عن الأجدات الروسية والإيرانية يكون بخيار من الأسد ذاته، وخاصة أنه ربط بين تطبيق قانون قيصر بإجراءاته العقابية المشددة في حالة عدم الاستجابة لهذا العرض وربما سيكون العرض الأخير، وبين إمكانية تأجيل تنفيذ هذا القانون أو إلغائه لطالما الأمر متروك لتقدير الإدارة الأمريكية في النهاية إذا قبل الأسد بالعرض الأمريكي، وفي نفس الوقت هي رسالة سياسية إلى روسيا وإيران، مفادها أنه لن ننتظر كثيراً حتى تقرر انتم متى يبدأ الأسد بالتفاوض، وهذا ما يجعل الأسد بين خيارين أحلاهما مر.

تستمر الليرة السورية في الانهيار مع اقتراب تطبيق قانون قيصر الذي ينص على فرض عقوبات على النظام السوري والشركات الأجنبية التي تتعامل معه.. برأيكم.. لمصلحة من سوف تصب هذه العقوبات؟

سيكون لقانون قيصر أثره السلبي سياسياً واستراتيجياً على النظام، ومعيشياً على الشعب السوري، إلا أن المتضرر الأكبر من العقوبات التي تفرض على دول تحكمها أنظمة دكتاتورية استبدادية شمولية هي شعوب هذه الدول مع الأسف، وتجربة العراق بعد حرب الخليج الثانية ماثلة أمامنا، والشعب السوري فيما لو لم تراعي هذه العقوبات وضعه ومستوى الفقر والبطالة التي وصل إليها بسبب الحرب المشتعلة منذ تسع سنوات، سيصبح مرة أخرى ضحية

سيكون لقانون قيصر أثره السلبي سياسياً واستراتيجياً على النظام، ومعيشياً على الشعب السوري، إلا أن المتضرر الأكبر من العقوبات التي تفرض على دول تحكمها أنظمة دكتاتورية استبدادية شمولية هي شعوب هذه الدول مع الأسف.

كانت المرحلة الأولى من الحوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي متمركزة حول البحث في إيجاد الموقف السياسي المشترك، وبالفعل تكلفت هذه المرحلة بالنجاح بجهود الداعمين الدوليين الرئيسيين مثل أمريكا وفرنسا، وكذلك الدور الإيجابي الذي لعبه ومزال الجنرال مظلوم كوباني في إزالة العقبات وتخطيها بالتنسيق مع قيادة إقليم كردستان.

نؤكد أنه مازالت الأجواء إيجابية وتشكل أرضية جيدة للبدء في المرحلة الثانية من الحوار الكردي الكردي وأعتقد أنها ستبدأ قريباً وفق جدول العمل المخطط له، ونتمنى أن تتكامل هذه المرحلة بالنجاح أيضاً من خلال الاتفاق على المسائل الإدارية والعسكرية والاقتصادية وفق ما تقتضيه مصلحة شعبنا في هذا الظرف العصيب الذي يمر به.

البيان الذي صدر عن مجموعة من النشطاء والسياسيين ممن يدعون بأنهم معارضة سورية ضد وحدة الصف الكردي، لا يصب في خدمة وحدة المعارضة، وكذلك مصلحة الشعب السوري ووحده، وهو يغذي الثقافة العنصرية والحقد ضد الشعب الكردي، ويزيد من الخلاف، ويخلق الفجوات من خلال تزكية نار الفتنة.

جاء ذلك في حوار أجراه «آدار برس» مع عضو المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي في سوريا، الدكتور عبد الوهاب أحمد.. هذا نصه:

قال المبعوث الأمريكي إلى سوريا "جيمس جيفري" مؤخراً إن بلاده قدمت عرضاً لرئيس النظام السوري بشار الأسد للخروج من أزمة الانهيار المتسارع الذي تشهده الليرة والاقتصاد السوري، وذلك قبل أيام من تطبيق قانون قيصر، موضحاً أن واشنطن "تريد أن ترى عملية سياسية ومن الممكن ألا تقود إلى تغيير للنظام، فهي تطالب بتغيير سلوكه وعدم تأمينه ماوى للمنظمات الإرهابية، وعدم تأمينه قاعدة لإيران لبسط هيمنتها على المنطقة"... كيف تقرؤون هذه التصريحات؟

بعد مجيئه، حاول الرئيس ترامب إتباع سياسة جديدة في سوريا أوحى من خلالها لجميع المراقبين والعالم أنها ستكون مغايرة

بلاغ صادر عن اجتماع المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي - سوريا



كما توقف الاجتماع على سبل تفعيل دور المجلس الوطني الكردي في المرحلة الراهنة بين الشعب الكردي بكافة فئاته المجتمعية والبحث عن آليات تطويره بما يلائم متطلبات المرحلة باعتباره عنواناً ومكبساً قومياً يستوجب بذل الجهود وتوحيد الطاقات بعيدة عن المصالح الحزبية الضيقة لإزالة العقبات التي تعترض مسيرة تقدمه .

وأخيراً توقف الاجتماع مطوّلاً حول الوضع التنظيمي وسبل تطويره من خلال إيجاد حلول ناجعة تتلاءم مع الظروف الحالية خاصة بعد تفشي فيروس كورونا في المنطقة والتبعات التي خلفها في كافة المجالات ومنها تقيد حركة التنقل والاجتماع في مكان واحد ، حيث اتخذت قرارات وتوصيات بهذا الخصوص .

المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي - سوريا

الديمقراطية (قسد) الجنرال مظلوم كوباني ورعاية السفير الأمريكي السيد وليام روباك ودعم من قيادة إقليم كردستان، حيث أكدت المنسقية العامة على تأييدها ودعمها لنتائج المرحلة الأولى من المفاوضات حول الوصول لرؤية سياسية مشتركة، واعتماد إتفاقية دھوك كأرضية، للبحث في تشكيل مركز قرار يتمتع بصلاحيات كاملة، وجميع الملفات الإدارية والعسكرية والاقتصادية واحترام استقلالية القرار الكردي السوري. كما أكدت المنسقية العامة على أن هذا التقارب الكردي - الكردي ليس موجهاً ضد أي مكون اجتماعي أو عرقي أو ديني من أبناء المنطقة بشكل خاص وسوريا بشكل عام، واعتبرت أن هذا التقارب يصب في مصلحة أبناء المنطقة والثورة السورية بشكل عام، ويعزز من موقع المعارضة الوطنية لتلعب دوراً أكثر فعالية في العملية السياسية،

الحقيقية في المحافل الدولية . كما تناولت المنسقية العامة الآثار السلبية المحتملة جزاء دخول قانون قيصر حيز التنفيذ ، والتبعات السلبية لهذا القانون على الشعب السوري برمته، حيث يزرع الجرح الأكبر منه تحت عذابات آلة القتل والتدمير ، ويعاني من حالة النزوح الجماعي والتشرد جراء عمليات القصف والتخريب المتعمد التي ينفذها قوات النظام، وكذلك الممارسات والأعمال اللاإنسانية من قبل بعض المجموعات المسلحة المدعومة تركيا في عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) ، وفي هذا الجانب حملت المنسقية العامة النظام السوري وحلفاءه مسؤولية التبعات السلبية لتطبيق هذا القانون على الشعب السوري عموماً بعد تأزم الوضع المعيشي للمواطنين جراء إنبهار قيمة الليرة السورية ، وناشدت جميع الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والمنظمات الدولية المعنية للقيام بمهامها ومسؤولياتها الإنسانية تجاه الشعب السوري بكافة مكوناته بغية التخفيف من عبء هذه العقوبات عن كاهله من خلال تقديم الدعم والمساعدات الإغاثية اللازمة ، أو إيجاد آليات تجنب الشعب السوري من كارثة إنسانية حقيقية جزاء هذه العقوبات المفروضة على النظام السوري وحلفائه وكل متعاون معه . وعلى الصعيد الكردي ، استعرضت المنسقية المفاوضات التي جرت خلال الفترة السابقة بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية بعد مبادرة قائد قوات سوريا

عقدت المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي - سوريا في مدينة قامشلو بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٩ اجتماعها الاعتيادي بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء الكرد وكردستان والحربة في سوريا، وناقشت البنود الواردة في جدول عملها : في الوضع السياسي، أستهلّ الاجتماع باستعراض مجمل التطورات السياسية في سوريا والمنطقة ، حيث تناول عمل اللجنة الدستورية التي ما زالت متوقفة حتى الآن بسبب تعنت النظام السوري وتهرّب من هذا الاستحقاق الهام، وعدم التزامه بتنفيذ القرار الأممي ٢٢٥٤ الذي يفرض على حل سياسي عام للآزمة السورية، وبناء دولة ديمقراطية تعددية لكل السوريين يتمتع فيها جميع المكونات العرقية والدينية بحقوقهم المشروعة ، وفي هذا السياق بحث الاجتماع وضع المعارضة الوطنية ولاسيما المتمثلة ببيئة التفويض السورية ، وثمن موقف المجلس الوطني الكردي المتوازن و مسعاه الحثيث في حل الخلافات القائمة بين مكونات هيئة التفويض حرصاً منه على وحدة المعارضة السورية ، وتمكيناً لدورها وبالتنسيق والعمل مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بإيجاد حل للقضية السورية ، وأكدت المنسقية على ضرورة الإبتعاد عن الاصطفافات التي تضّر بمصلحة الشعب السوري ككل وتضعف من قوة ومكانة المعارضة الوطنية، وتعرقل الدور المنوط بها كممثل حقيقي يعبر عن تطورات السوريين ، ويدافع عن أهداف ثورته

كلمة منسقية إقليم كردستان في الذكرى السنوية العاشرة لانطلاقة حركة الإصلاح الكردي - سوريا

استغلال للحاجة وتغليب المصلحة العامة على المنفعة الذاتية ، ويات المنتمي للحركة مدركاً أن الإصلاح والتغيير والشفافية تنطلق من الذات أولاً ، وهي فعل قبل أن يكون شعاراً ، وما يريد أن يجده الإصلاحي في الآخرين لا بد أن يجده في نفسه أولاً ، وهو مشروع التغيير القادم بغض النظر عن صفته ومسؤولياته لطالما الهدف الأسمى هو خدمة الشعب الكردي وقضيته وهي فوق أي اعتبار . حركة الإصلاح الكردي ماضية في مشروعها السياسي بالتكاتف مع شركائها السياسيين في المجلس الوطني الكردي وكل الداعمين للمشروع الوطني والقومي من أحزاب وقوى سياسية ومنظمات مدنية وفعاليات مجتمعية حتى تحقيق الأهداف المنشودة على الصعيدين الوطني السوري والقومي الكردي .

مبارك للحركة وجميع منسبائها قيادة وقواعد في الداخل السوري وخارجه الذكرى السنوية العاشرة لانطلاقتها ، كل الوفاء والتقدير لمؤسسيها الاوائل الرفيحين الراحلين احمد رشيد (ابو ارا) ، وعبدالله ترو (ابو جوان) .

هولير - كردستان العراق
٢٠٢٠/٤/١٤

ومحيطها الكردستاني . على الرغم من عمرها القصير نسبياً ، إلا أن الحركة انفرجت بنشاطاتها النوعية والحيوية على مدار العشر سنوات الماضية رغم كل الصعاب والتحديات التي مرت وتمر بها شعبنا الكردي والمنطقة خلال الآزمة السورية ، فتابعنا عن كثب وبروح عال من المسؤولية رأي الشارع الكردي والنخب الثقافية والسياسية والمجتمعية في الداخل السوري وخارجه من خلال إقامة العديد من اللقاءات المفتوحة والحلقات السياسية والثقافية شبه أسبوعية عبر منداها " الإصلاح والتغيير" استقطبت شرائح المجتمع كافة ومن جميع مكونات المنطقة وسوريا ، كما أن الحركة كانت سبّاقة في الانخراط بالثورة السورية والتفاعل مع دعوات المتظاهرين السلميين في سائر البلاد من خلال المطالبة بالإصلاح والتغيير واستئصال الفساد ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحق المواطنين السوريين وتقديمهم للمحاكمة ، ودعت إلى الحرية والكرامة والديمقراطية لكل السوريين في دولة مدنية علمانية تعددية اتحادية يحكمها دستور عصري يحمي حقوق جميع السوريين دون تمييز ويعترف بهوية مكوناتها القومية

تحت شعار إصلاح - تغيير - شفافية انطلقت حركة الإصلاح الكردي - سوريا قبل عشر سنوات من الآن ، وتحديداً في الرابع عشر من نيسان ٢٠١٠ ، كحالة سياسية ثقافية ، تسعى إلى التغيير والإصلاح السياسي في جسم الحركة الكردية بأدوات ديمقراطية وشفافة عبر هيكل تنظيمي جديد وآليات أكثر فعالية وديناميكية في إتخاذ القرارات وفق لائحة تنظيمية لامركزية ، لتخطي بذلك أولى العقبات المعرقلّة أمام الأفكار والرؤى الأخرى من المشاركة في صنع القرار خلافاً لما هو سائد في الهيكليات التنظيمية الكلاسيكية وفق النمط اللينيني في الأحزاب الكردية .

دأبت حركة الإصلاح الكردي منذ انطلاقتها على التلازم بين نشاطها السياسي والثقافي والاجتماعي على الصعيدين القومي والوطني وبين حضورها التنظيمي الفعال في الساحة الكردية ، فلم تعد رقماً عابراً في جسم الحركة السياسية الكردية في سوريا ، بعد أن حققت نجاحات ملحوظة وسريعة ، ويات حضورها السياسي والتنظيمي محل إحترام وتقدير من مختلف القوى السياسية والمدنية والشخصيات الوطنية والفعاليات المجتمعية في سوريا



قدم اليوم الجمعة ٢٠٢٠/٦/١٩ وفد حركة الإصلاح الكردي - سوريا مؤلف من المنسق العام للحركة وأعضاء من المكتب التنفيذي والمنسقية العامة التمهاني لحزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني في سوريا بمناسبة افتتاح مكتبهم في قامشلو .



زار وفد قيادي من حزب يكيئي كردستاني سوريا برئاسة سكرتير الحزب المهندس سليمان اوسو مقر حركة الإصلاح الكردي سوريا وتم استقبالهم من قبل المنسق العام للحركة الاستاذ فيصل يوسف وعدد من اعضاء المكتب التنفيذي والمنسقية العامة حيث كان لقاء وديا تناول فيها الطرفان أبرز مستجدات الوضع السياسي في سوريا مؤكداً على أهمية المجلس الوطني الكردي والعمل من أجل تطويره وتفعيله وأهمية وحدة الموقف الكردي بالعمل مع الجهود المبذولة لحل سياسي في البلاد وأهمية هذه اللقاءات من أجل تذليل العقبات وتحقيق آماني الشعب الكردي لنيل حقوقه المشروعة وتحقيق طموحات الشعب السوري في الأمن والاستقرار

مكتب اعلام حركة الاصلاح الكردي - سوريا
القامشلي / ١٩ حزيران / ٢٠٢٠

تلازم الديمقراطية والالتزام بالقرارات



أ.وليد فرمان

وتعبيراً منها عن رفض الأساليب المرعبة والمقننة التي اتبعت في قمع الآراء والأفكار مهما كانت مختلفة مع الطرف الآخر. يجب أن نمارس الديمقراطية بوعي وثقافة في أن واحد وان لا نمارسها أو نستغلها بشكل فوضوي ولغايات شخصية وحزبية ضيقة. • علينا ان نعمل بمسؤولية على تحرير أفكارنا المكبلة بعيداً عن أساليب التخوين والتكفير.

القومي العنصري بحق القوميات الأخرى. لذا كان الحركة السياسية الكردية منذ تأسيسها قد تبنت شعار الديمقراطية في نضالها السياسي لأن النظام الديمقراطي قادر على إيجاد الحلول السلمية لجميع القضايا القومية العالقة ويمكن ان تعيش جميع المكونات القومية المختلفة في بلد واحد بأمان وسلام. وان من بين المظاهر الديمقراطية كان النضال من أجل احترام التعددية السياسية وإفساح مجال أمام الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية بعيداً عن أجواء الكبت والإرهاب الفكري ويؤكد على ذلك كبار المفكرين والفلاسفة في العالم مهما كانت الأفكار عظيمة لا تصبح قوة مادية حاسمة إلا حينما تدخل الى اذهان الجماهير وتستقر في ضمائرهم. وقدمت البشرية عبر مسيرتها النضالية تضحيات جسامة في سبيل ترسيخ هذه القيم والمبادئ الأساسية التي اعتمدها مختلف المنظمات والهيئات الدولية المدافعة عن الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان اقراراً

التي يحددها الدستور والقانون حيث تنتفي كافة أشكال الاضطهاد والتمييز العرقي والقومي والديني وتضامن حقوق الإنسان وحرياته الشخصية والعامة . وبالتالي حقوق المكونات والقوميات التي تتعايش في بلد واحد وفي حال عدم توفر الديمقراطية او غيابها فان هذه القوميات وحتى الأفراد يمكن أن يتحولوا إلى كتل متناحرة ومتصارعة فيما بينها ويمكن إسقاط هذه الحالة على الأنظمة الشمولية الاستبدادية (سوريا) نموذجاً التي مارست هذه السياسة بشكل ممنهج ومدروس بحق القومية الكردية في سوريا منذ استلام حزب البعث للسلطة والهاء الرأي العام من القومية العربية بخطر الشعب الكردي على الدولة السورية واتهامها بإسرائيل ثانية وخطر الانفصال والخ.... وان مثل تلك الممارسات والسياسيات تسبب في هدر طاقات المجتمع ويؤدي الى تخلفه عن ركب الحضارة الانسانية نتيجة لفقدان المساواة بين أفراد المجتمع ويؤدي الى نتائج سلبية من جراء سياسات القمع والتمييز

تعتبر الديمقراطية شكلاً من أشكال النظام السياسي الذي يستند على مبدأ سلطة الشعب وحرية الافراد والمساواة بين المواطنين على اختلاف أنتماءاتهم القومية والدينية وفي اختيار مؤسسات الدولة وأجهزتها عن طريق الانتخابات الحرة النزيفة وتوفير الحريات العامة وهي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية وتوفير حماية حقوق الأقليات والأفراد عن طريق تثبيت قوانين بهذا الخصوص بالدستور . وفي ظل النظام السياسي الديمقراطي تحترم الأكثرية للأقلية بشرط أن لا تمنع الأقلية من حقها في المعارضة وإبداء الرأي وحرية التعبير والتنظيم. لقد أثبتت تجارب الشعوب بأن إيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها أي مجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قومية أو سياسية تكمن في توفير الديمقراطية او في ظل نظام ديمقراطي فعلي يتمتع فيه كافة أفراد المجتمع بحقوقهم كاملة ضمن الأطر

بيان ضد الأكراد



المتفق عليه، ويمكن للأطراف السورية الأخرى أن ترفضه وأن تشتبك معه، أو أن تقبل بأجزاء منه وترفض أخرى. مثلما يمكن للأطراف الكردية أن تطرح أقصى طموحاتها، وأن تتفاوض للحصول على حد لا يتطابق معها. هكذا هو عالم السياسة، العالم الذي تتراوح فيه خيارات جميع القوى المتصارعة بين ما هو ممكن وما هو صعب المنال.

كان ممكناً لأصحاب البيان الإشارة إلى القضية الكردية، والنص مثلاً على حلها ضمن إطار ديمقراطي مستقبلي يرتضيه السوريون أكراداً وعرباً، إلا أنهم استعاضوا عن ذلك بإشارة يعلمون أنها غير كافية عن المواطنة المتساوية. وكان ممكناً لهم تحاشي تقرير وجود أغلبية من باقي مكونات المنطقة قياساً إلى الأكراد، فمزاعم كل طرف حول الأغلبية الديموغرافية هي من فولكلور الانقسام العربي-الكردية الذي يستحيل امتحانه حالياً «أو في المستقبل المنظور» لعدم خضوع المنطقة لسلطات ديمقراطية محايدة، وبسبب عمليات التهجير التي طاولت الجميع. ثم إن التقسيمات الإدارية غير مقدسة، لا الحالية منها ولا السابقة، إذا افترضنا التوصل مستقبلاً إلى اتفاق يمنح الأكراد وضعاً خاصاً ضمن الدولة السورية.

وإذا كان النشاط السياسي يُقاس بالجدوى المتوخاة منه فإن الأثر الأكبر للبيان هو استفزاز الأكراد الذي يتطلعون لأسباب عديدة إلى اتفاق كردي، والتعميم هنا جائز بسبب الصفة التمثيلية لحزب الاتحاد الديمقراطي وأحزاب المجلس الوطني، أي لصعوبة الزعم أن هؤلاء لا يمثلون الأكراد. وبطبيعة الحال لم تخالف ردود الأفعال الكردية ما بات معهوداً من شتائم واتهامات بحق العرب جميعاً، أو إطلاق أحكام قاطعة باستحالة التعايش معهم وردود الأفعال الغاضبة هذه ليست أقرب للسياسة من البيان الذي استفزها، لأن الطرفين جربا الحرب بديلاً عن التفاهم ودفعاً ثمنها غالباً.

لقد اعتدنا على استخدام تعبير «سياسة الإنكار»، والصحيح أن الإنكار ليس سياسة، من أي طرف أتى.

أن التفاهات الكردية المرتقبة «تمس بشكل عام مصالح الشعب السوري، وتهدد بشكل خاص وجود باقي مكونات المنطقة (الشرقية)، وأمنهم، وعيشهم المشترك، نظراً لتجاهلها دور الغالبية من العرب والسريان والأشوريين والتركمان والأرمن والشركس وباقي الأكراد». بينما، حسب النص، يبذل الشعب السوري التضحيات الجسام من أجل الوصول إلى دولة ديمقراطية، تبنى على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق حياة حرة كريمة للأجيال القادمة.

يذكر أن أحزاب المجلس الوطني الكردي مشاركة في الائتلاف، وإذا كانت تصورات المجلس عن المسألة الكردية تتناقض تماماً مع وثائق الائتلاف وتوجهاته فلا بد من التساؤل عن سبب وجوده أو القبول به من المؤسسة التي طرحت نفسها لسنوات ممثلة للثورة. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن أحزاب المجلس الوطني خسرت قدراً كبيراً من شعبيتها لدى جمهورها بسبب وجودها في الائتلاف، وبسبب سياسات الأخير التي تراها الغالبية الساحقة من الأكراد ضدهم، فلا ينسى الأكراد مثلاً مباركة الائتلاف وحكومته الغزو التركي لعفرين، بصرف النظر عن انقسامهم بين مؤيد للمجلس ومناصر للإدارة الذاتية. البيان المذكور يبدو كأنه يستأنف السياق ذاته، إذ يشير إلى الانتهاكات التي ارتكبتها الإدارة الذاتية في المنطقة الشرقية، وبصمت عن نظيرتها التي ترتكبها يومياً في عفرين الفصائل التابعة لأنقرة.

المستغرب في عالم السياسة هو ذلك الغضب الذي لا يخفي نفسه من اتفاق كردي-كردية، فالأحزاب الكردية موجودة كأمر واقع، ولها برامجها وتناقضاتها، ومن المستحسن توحيدها حول رؤية مشتركة للمسألة الكردية في سوريا، إذا كانت النوايا صافية في الطرف المقابل. بهذا المعنى، يُفضّل وجود طرح كردي

عمر قدور في السابع من الشهر الحالي طُرح للتوقيع بياناً يتخوّف أصحابه من اتفاق مقبل بين الأحزاب الكردية في سوريا، ويرى واضعوه وموقعوه «الذين بلغ عددهم قرابة ٨٠٠ حتى كتابة هذه السطور» في اتفاق القوى الكردية تهديداً لمستقبل وحدة الأراضي السورية، مستندين على تسريبات من المباحثات الكردية التي يُفترض دخولها الجولة الثانية قبل يومين! من بين الموقعين على البيان شخصيات كان لها دور سياسي في المجلس الوطني والائتلاف، وشخصيات عامة أخرى لم يُعرف عنها التعصب القومي أو سواه، ما جعل البيان يحظى بالانتباه، خاصة لجهة ردود الأفعال السلبية عليه من قبل الأكراد.

أهمية البيان، من حيث لا يقصد واضعوه، هي في الكشف عن تهافت التجربة السياسية في أوساط المعارضة السورية، وعدم اكتساب الخبرة التي من المأمول اكتسابها بمرور سنوات على انطلاق الثورة، وجراء تراكم الخيبات والفشل. على صعيد الشكل مثلاً، من المستغرب صدور بيان مبني على تسريبات من مباحثات قائمة، ومن الأفضل دعماً لمصادقية الموقعين عليه انتظار النتائج الرسمية لها ليبنى عليها الموقف الذي يرتئيه أصحابه. وعلى الصعيد العملي، نعلم أن البيانات لم تعد من أدوات النشاط السياسي الفعال، فالفضاء الرقمي مليء ببيانات من كل حذب وصوب، وهي لا تلقى اهتماماً من قبل الجهات المعنية بالإصغاء إلى مطالباتها، ولم تعد في حدها الأدنى تساهم في تشكيل رأي عام.

يتمهم البيان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وأحزاب المجلس الوطني بالسعي إلى الإبقاء على الإدارة الذاتية الحالية للحزب كأمر واقع، من أجل تطويرها إلى فيدرالية أو حكم ذاتي يهدد وحدة سوريا، وضمان ذلك مع امتيازات أخرى في الدستور المقبل. ويرى أصحاب البيان

المستغرب في عالم السياسة هو ذلك الغضب الذي لا يخفي نفسه من اتفاق كردي-كردية، فالأحزاب الكردية موجودة كأمر واقع، ولها برامجها وتناقضاتها، ومن المستحسن توحيدها حول رؤية مشتركة للمسألة الكردية في سوريا، إذا كانت النوايا صافية في الطرف المقابل. بهذا المعنى، يُفضّل وجود طرح كردي



NAVEROKA GOTOBÊJKIRINA CIVÎNA HEVRÊZIYA GIŞTÎ YA TEVGERA ÇAKSAZIYA KURDÎ -SÛRIYE

Di roja inê 19.6.2020an de, hevrêziya giştî ya Tevgera Çaksaziya Kurdî li Sûriye civîna xwe ya yasayî li bajarê Qamişlo li darxistin. Hevrêziya giştî ya Tevgera Çaksaziya Kurdî li Sûriye civîna xwe ya yasayî li darxistin û li ser lîsta kar rawestîyan birêkûpêk, di destpêkê de, kêlîkek bê deng li ser giyanên pakrewanên şoreşa rûmet û azadiyê û bi taybet li ser giyanên pakrewanên Kurd û Kurdistan rawestîyan Her wiha civat li ser karê komîta Destûrî ya ku ta niha sekiniye ji ber serhişkiya rêjîma Sûriye û bazdana wê ji ber dapariyên giring û ne pabendiya wê ji cîbicîkirina biryara civaka navdewletî 2254 ya ku ji bo çareseriya siyasî ya giştî ji bo kirîza Sûriye. Û avakirina welatekî demîkrat ferehlayane ji hemû gelê Sûriya re ji bo hemû pêkhatiyên regez û olî bi mafên xweyî rewa şad bibin. Herwiha di derbarê vê yekê jî de, civatê rewşa opozisyona niştîmanî şirovekirin, ya ku di destaya danûsitendinên Sûriye de nûnerin. Û rola ENKSê ya ku hevseng e di çareseriya nakokiyên ku hene di navbera hemû pêkhatiyên destaya danûsitendinê de, ji ber rijdiya wê li ser yekîtiya Opozisyona Sûriye heye. Ji ber gengaziya rola ENKSê bi hevrêzî û kar bi hemû aliyên derdor û navdewletî yê xwedî bandor û hêz ta çareseriyekê ji dosa Sûriyayê bibîne. Herwiha hevrêziyê tekez dike pêwîste ku dûrî rêzbendiyên ku zerarê bighînin berjewendiyên gelê Sûriye bi giştî, û lewazkirina hêz û cihê opozisyona niştîmanî, û astengî têxe rola wê ye giring ya ku nûnerekî rast e, di ber hemû nerînên

gelê Sûriye de û berevanî di ber armancên şoreşa wê ye rast li korukombûnên navdewletî de. Herwiha Hevrêziya giştî rawestîya li ser zagona Qeyser û bandoriya wê yî neyinî li ser hemû xelkên Sûriye ya ku beşekî mezin dibin rewşa wêrankirinê, koçberikirin û kuştinê de dijîn. Û karên xerab yê komên Çekdar yê bi ser Turkiya ve, bi serê gelê Kurd dike li Efrîn, Girê Sipî, serê Kaniyê û gundewarê Til Temir. Herwiha hevrêziya giştî hemû bandorên neyinî ji ber zagona Qeyser li ser gelê Sûriye, rêjîma Sûriye û hevalbendên wê dikin berpirsîyr li ser aktîvkirina zagona Qeyser li ser hemû gelê Sûriya piştî qeyrana welatîyên Sûriye ji bo debara jiyana xwe dema lêreya Sûriye bê nîrx ma. Herwiha hevrêziya giştî bangewezîya hemû welatan kir, di pêşî de Emerîka û welatên Europa û rêxistinên navdewletî bi berpirsîyarî bi erkên xwe yî mirovahiyê rabin û alîkariya gelê Sûriye bikin ta hin ji ambargoyên zagona Qeyser kêmbikin li ser hemû xelkên Sûriye û hin riyên hewarhatinê bibînin ji bo alîkariya xekekên Sûriye bikin û wan dûrî felaketa mirovahiyê bibin ji ber sepandina ambargoyên zagona Qeyser li ser rêjîma Sûriye. Her wiha hevrêziya giştî rawestîya li ser rewşa Kurdî - Kurdî li ser danûsitendinên berê yê di navbera ENKSê û PYNK de rawestîyan piştî pêşxiriya fermandarê HSDê Cinêral Mezlûm Kobanê û bi çavdêriya baylozê Emrîkî Wilyam Rûbak û bi piştgirtîya serdariya herêma Kurdistanê başûr.

Herwiha hevrêziya giştî tekez kir li ser piştgirtî û piştevaniya encamên qonaxa yekem ji danûsitendinên di derbarê nerîna Siyasî yê hevbeş, û hemet li ser rêkeftina Dihokê bikin wek bingeh bigrin, û lêkolîn ji bo sazkirina beregeh bi hemû deselatan şad be, û hemû dosayên rêveberî û lêsgerî û aborî û rêzdariya serxwebûna biryara kurdên Sûriye bê girtin. • Herwiha hevrêziya giştî tekez kir li ser nêzikirina Kurdî ku ne dijî ti pêkhatiyên civakî û regezê olî ji xelkên herêmê bi awayê taybet û Sûriye bi awayekî giştî. Û wê ev nêzik kirin têkeve xizmeta berjewendiyên xelkên herêmê û şoreşa Sûriya bi regekî giştî. Û bibe piştgirt ji cihê opozisyona niştîmanî ta roleke giring bilîze di rewşa siyasî de. Herwiha hevrêziya giştî li ser rewşa ENKSê sekinî ta rola wê bexistin bibe di vê qonaxa pêwîst de, di navbera hemû gelê Kurd bi hemû çînen civakî, ta pêşkeve û dûrî berjewendiyên partiyetê yê teng herin. Ji ber ku ENKSê destkeftinek û xwediyê piroja netewî ye, divê hemû estengî ji pêşîya kar û xebata wê bîn rakirin ta rola xwe yî giring bilîze.

Herwiha civat li ser rewşa rêxistinî rawestîya hin biryayar û pêşînyar jî hatin sitandin, di derbarê amûr û pêdekariya rêxistinî piştî belavkirina veyrûsa korona li cihanê .

Raport: Elî Fetah

Ferhengok

امتحان	Ezmûn
صورة	wêne
معنى	wate
مضمون	Naverok
مساهمة	Abone
صبر	Aram
عرقلة	Berpêk
منفصل	cuda
شهرة	Dengdarî
فقير	Evdal
رسمي	fermî
شخصي	kesîti



Helbest

kazim xelîfe

lê cikim ?

hemî rêkê li hawîr min

têne ber lingê te

hel welamin jiber gurînen destên te
û bêkên te dîn û laylanin di navmin
min agirê serên xew berda cemê avîna te
û te barkir.

di van şevê beradayê

bela dikim xew avdalî

û kurt dikim dîlana wan cav û beyvên te

daxek buhişt û zivîstanek azîtî.

di hawîkî sînga min de pal didê tu

têr dikê bejna xew bibuhar û riştan

gij dikê bê dengiya min

wer dibê di heşavtine min

Ez zar dibim berxewdana xew dibêçim

dirabim Ez dirûnim